جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.

المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .

المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 2 -	الصعوبات و العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	
عنوان المداخلة	إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: السياق و التحديات	
الإسم واللقب	العايب عبد الرحمان	بن عبد الله أسماء
المؤهل العلمي	دكتوراه	طالبة دكتوراه
الوظيفة	أستاذ محاضر أ	/
التخصص	/	/
المؤسسة	جامعة سطيف1	جامعة سطيف1
ملاحظات	/	/

إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:السياق و التحديات.

الملخص:

قد لا ترد إحصائيات دقيقة تأكد واقع إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و درجة الاهتمام بها، من خلال الاستغلال الكامل و الوجيه لمزاياها و دورها الايجابي في تنمية الاقتصاد و المجتمع معا، ولكن بالرغم من ذلك فهناك مؤشرات عن وجود اهتمام كبير بالتوجه نحو إستدامة مثل هته المؤسسات ، لاسيما و أن الجزائر تعد من بين الدول التي مازالت بعيدة عن الواقع البيئي و الاجتماعي المستدام مقارنة بالدول الرائدة في هذا المجال، و هذا ما يظهر من خلال تتبع تطور اليات مواجهة تحديات الاستدامة في الجزائر بالنسبة لمثل هته المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الاستدامة، إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تحديات الاستدامة في الجزائر.

Résumé:

Des statistiques exactes peuvent ne pas confirmer la réalité de la durabilité et le degré d'intérêt des petites et moyennes entreprises en Algérie, grâce à l'exploitation complète et efficace de leurs avantages et à leur rôle positif dans le développement de l'économie et de la société. Cependant, il existe des indications d'un grand intérêt pour ces institutions de l'orientation vers la durabilité, d'autant plus que l'Algérie est l'un des pays encore éloignés d'une réalité environnementale et sociale durable par rapport aux pays leaders dans ce domaine. Ceci est mis en évidence par le développement de mécanismes pour relever les défis de la durabilité en Algérie pour ces institutions.

Mots-clés: durabilité, durabilité des petites et moyennes entreprises, défis de la durabilité en Algérie.

مقدمة:

لقد أصبح مصطلح الاستدامة يتداول في مختلف المجالات، إلا أنه يلاحظ أن اعتماده وتطبيقه يختلف من وسط إلى آخر ومن بلد إلى أخر، حيث أن لكل واحد منها معايير تحليل خاصة بها بحيث يحلل كل وسط المفهوم وفق ما يسمح له بالإجابة عن الأسئلة الخاصة به، كما أن مصطلح الاستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعمله، فمنهم من يرى أن الاستدامة هي الاهتمام بالجانب البيئي وحماية البيئة، وفي الأوساط ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية ولاسيما الصغيرة و المتوسطة ، يراها البعض أنها الاهتمام بالمجالات الاقتصادية ، فالاستدامة إذن هي مجال للتنمية المستدامة أي محاولة تحقيق التنمية بأبعادها الثلاث الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

و بالرغم من أن تبني مفاهيم التنمية المستدامة هو الحل الأمثل أمام الدول النامية بما في ذلك الجزائر لتحقيق التنمية الشاملة بأشكالها إلا أنها توجد العديد من التحديات التي تواجه تبني هذه السياسات ، ما يقتضي البحث عن مصادر للتخطيط و التمويل و الدعم و هذا ما يعكسه

البطء المسجل في عملية التنمية المستدامة ككل، مما يدفعنا للبحث في واقع و تحديات الاستدامة في الجزائر و بالتحديد على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، فسنتناول بالدراسة والتحليل فكرة الاستدامة باعتبارها نقطة الفصل بين المفهوم التقليدي للتنمية والمفهوم الحديث للتنمية المستدامة و علاقتها بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إشكالية البحث:

تواجه اقتصاديات العديد من الدول وخاصة تلك التي تخضع مؤسساتها لمراحل متأخرة في التسيير ،سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، تحد كبير يتمثل بزيادة فرص الممارسات البعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ولعل من أسباب تفشي هته الظواهر هو عدم الاهتمام بالمعايير التي تحكم العلاقات بين المؤسسات و طرق الاستدامة في تسييرها و عملها، و عليه فان مشكلة البحث التي نحاول طرحها من خلال هته الدراسة تتركز في افتقار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى آليات تسيير مستدام، من شانها أن تحد من مشكلة عدم التحكم في الممارسات البيئية و الاجتماعية التي تطمح لها مختلف المؤسسات، و التي تحول دون الدخول في دائرة الاحترافية في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي معا ، و هذا ما يأخذنا إلى التساؤل عن **ماهي التحديات التي تعترض تطبيق الاستدامة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟**

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من جانبين :

- تتمثل الأهمية الأولى، كون قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو قطاع حساس لما له من أهمية في بناء مجتمع مؤسساتي ناجح ساده الفساد و عدم المبالاة بالمنفعة العامة، وما يتركه من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني من جهة و المجتمع المدني و بيئته من جهة أخرى.
- أما الأهمية الثانية ، فهو تزايد الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة عامة في الأونة الأخيرة ، مع تفشي الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و البيئية كضرورة حتمية لضمان الاستمرارية في العمل، و ما لها من تأثير ايجابي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مفهوم الاستدامة و الاستدامة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، وكذلك استعراض أهم آلياتها مع التركيز على المشاكل و التحديات كدعائم لتحقيق هذا المفهوم .

كما انه يهدف إلى لفت انتباه جميع الباحثين و جهات السلطة و المسؤولية إلى خطر الممارسات اللاجتماعية و اللابيئية على مستوى المؤسسات، وضرورة اللجوء إلى تبني مفاهيم الاستدامة كأسلوب للحد من هته الممارسات من جهة و تحقيق إقتصاد مستدام من جهة أخرى.

محتوى البحث :

يتناول هذا البحث أهم هته المحاور:

مقدمة

أولا– مفهوم الاستدامة .

ثانيا– إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثالثا– تحديات إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

خاتمة

الاستنتاجات و التوصيات.

قائمة المراجع.

أولا– مفهوم الاستدامة .

منذ قمة الأرض عام 1992 ، أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم المختلفة، وخصوصا في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وتتبناها مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية، وتعمل من أجل تطبيقها.

1– تعريف الاستدامة:

يرى البعض أن الاستدامة هي عبارة عن: "كيفية تحقيق النمو الذي يأخذ بعين الاعتبار ويراعي الجانب الإنساني بكل أبعاده، الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات

التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال"[1]، وتعرف الاستدامة على أنها :"ليست فقط ما يجب تركه كإرث للأجيال المقبلة كموارد طبيعية ولكن ترك المجال لهم مفتوحا حول كيفية التصرف فيها من أجل تلبية احتياجاتهم".[2] وهناك من يستنبط من تعريف ومنهجية لجنة برو نتلاند تعريفا آخر للاستدامة ويراها أ نها:" استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة[3]."

و يرى أحد المختصين أنه من أجل" تفسير فكرة الاستدامة، يتم الاعتماد على مؤشرين الأول وهو مؤشر التنمية البشرية والثاني هو ما يسمى بمؤشر البصمة البيئية والذي يسمح بقياس المساحة المستغلة من أجل التنمية، هذان المؤشر ان هما الشرطان اللازمان لتحقيق الاستدامة .

و من التعاريف السابقة يمكن استخلاص العناصر التالية والتي تشترك فيها التعاريف السابقة الذكر للاستدامة:

- عدم استمرارية الأنماط الاستهلاكية الحالية سواء في الشمال أو في الجنوب والاستعاضة عنها بأنماط استهلاكية وإنتاجية مستدامة، وبدون تحقيق مثل هذه التطورات فلا مجال لتطبيق حقيقي لمفاهيم التنمية المستدامة الشاملة.
- تختلف مفاهيم الاستدامة باختلاف المنظور الذي ينظر إليه للاستدامة، فهناك المنظور الاقتصادي و المنظور البيئي و المنظور الاجتماعي للتنمية المستدامة .و من المنظور الاقتصادي، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويتضمن ذلك الكثير من مقومات الرفاه الإنساني مثلا الدخل و الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم .أما في بعديها الاقتصادي والاجتماعي معا، فالاستدامة تعني الاهتمام بتوفير فرص الحصول على العمل والخدمات العامة و أهمها الصحة و التعليم والعدالة. والشكل التالي يوضح جيدا هذا الترابط:

الشكل رقم 1: ترابط الأبعاد الثلاثة للاستدامة.

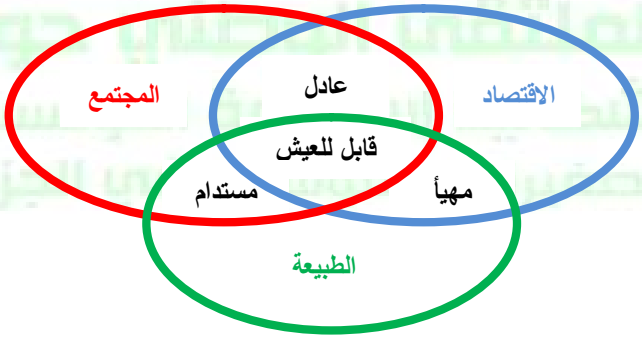

Source :Beat BURGENMIER, Economie du développement durable, 2eme édition, Edition DE BOECK, Bruxelles, Belgique, 2005, p. 49.

2- قياس الاستدامة.

هناك من يرى أن فكرة الاستدامة تعتمد على مؤشرين الأول بيئي ويسمى بالبصمة الايكولوجية والثاني اجتماعي ويسمى بمؤشر التنمية الاجتماعية .فالبصمة الايكولوجية تسمح بقياس المساحة المستغلة من اجل التنمية .أما مؤشر التنمية الاجتماعية فيشمل من بين ما يشمله الفقر والبطالة ونوعية الحياة والتعليم والنمو السكاني .فالاقتصاديات التي تمتاز بالاستدامة هي تلك التي تسعى إلى توفير واحترام الشرطين معا وفي آن واحد .[4]

فلا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بدون الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه ويكون ذلك" بتوفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص . وبالرغم من هذا الاهتمام المتزايد بتحقيق الاستدامة إلا" أن واقع الحالي للدول خاصة منها النامية لا يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة وهذا نظرا لتفاقم الفقر بكل أشكاله ومكوناته وأهمها الأمية، تفاقم البطالة، ارتفاع نسبة الوفيات وغيرها",[5] ومن الاستدامة يتضح أن المسألة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو والتطور الاقتصادي وأن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الاجتماعية ومن بينها وأهمها مشكلتا العمل والبطالة .فيمكن اعتبار هذين الأخيرين بمثابة" الحلقة المفقودة في معادلة النمو والفقر، وترابطاته مع الأمن والاستقرار الاجتماعي، ونفي ذلك يكون بتجاوز حقوق الإنسان وانعدام الكرامة وتصاعد خطر التوترات الاجتماعية والعنف وانعدام الأمن.

ومن ثم فإن السعي للوصول إلى المستوى اللائق للعمالة المنتجة يكون حجر الزاوية في التنمية والقضاء على الفقر" [6] .لذلك فإن تحسين معدلات النمو الاقتصادي يشمل من بين ما يشمله الحد من الفقر .ولن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الفقر بشكل فعال إلا من خلال تنشيط نمو العمالة وانخفاض البطالة. ويمكن تلخيص المؤشرات المختلفة لقياس الاستدامة في الجدول التالي:

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول رقم 1 :مؤشرات قياس الاستدامة .

القضية	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعة	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى و الخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية	ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية

	وللاستعمال المنزلي		واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

المصدر :باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،، 2003 ص:194 .

3- أنواع الاستدامة:

يصنف الباحثون أنواع الاستدامة وفق نفس التصنيف الذي أعطي لأبعاد التنمية المستدامة وهي استدامة اقتصادية وبيئية واجتماعية.

3-1- الاستدامة الاقتصادية :

الاستدامة حسب البعد الاقتصادي هي" حماية القدرات الإنتاجية وتوفيرها وضمانها من جيل لآخر وبها يمكن لمجتمع ما أن يكتسب التنمية بشكل لا متناه سواء من جانبه التقني والتكنولوجي أو من جانب القدرة على ضمان مستويات دخل متنامية من جيل لآخر."[7]

وهنا لابد من التفرقة بين نظرتين مختلفتين للاستدامة الاقتصادية .فمن المنظور الاقتصادي الكلاسيكي البحت، تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، ويتم قياس هذا الرفاه بمعدلات الدخل والاستهلاك .و هذان الأخير ان يتضمنانا لكثير من مقومات الرفاه الإنساني كالطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم وهي تعني الأكثر والأفضل نوعية من كل هذه المكونات .أما من المنظور الاقتصادي

للتنمية المستدامة، فيقصد بالاستدامة توفر الغذاء والطاقة والمواد الخام والمستلزمات الإنسانية الأخرى بكميات مطلوبة وبتكلفة معقولة وهذه الموارد هي رأس المال الخاص بكوكب الأرض مما يستوجب توفر احتياطي استراتيجي مع العمل على زيادة هذه الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل .

ويتمثل تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد عن طريق:

-استخدام كافة الموارد بأقصى كفاءة ممكنة وبالتالي تقليل الفاقد إلى أدنى حد ممكن.

-عدم تجاوز المعدل الذي يمكن إعادة توليد تلك الموارد عنده.

-تقليل استخدام الموارد غير المتجددة أو الاستغناء عنها إن أمكن.

-تحقيق أقصى استخدام ممكن للموارد المتجددة.

3-2- الاستدامة البيئية :

وهي " أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية لضمان حماية البشر كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون والقضاء على طبقة الأوزون والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة ."[8] ويترجم هذا البعد بمفهوم رعاية البيئة أو الاعتناء بها ويعزون ذلك بتحقيق ما يسمى بالكفاءة البيئية التي تؤدي إلى:

-خلق القيمة.

-جودة الحياة.

-رعاية البيئة.

-جودة السلع والخدمات.

-الاستهلاك القابل للاستمرار والتطور.

-نظافة العمليات والتوزيع.

3-3- الاستدامة الاجتماعية :

وفق هذا البعد، فالاستدامة هي" القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش كالحصو ل على الحاجيات الأساسية من أكل وصحة وتربية وتعليم وسكن وكذلك الحصول على الخدمات والسلع سواء كانت عينية أو معنوية والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم.

لتحقيق هذه الاستدامة، يستوجب وجود تآلف داخل نفس المجتمع والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم بعيدا عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والايكولوجية والتي تشجع على تفاقم اللامساواة .[9]فالاستدامة الاجتماعية هي الوضع الذي يكون فيه البشر قادرين على النمو والتطور عن طريق المساواة في الدخل والثروة ومواجهة البطالة وارتفاع البطالة وارتفاع معدلات الجريمة و بالتالي فإن فقدان الأمان يؤدي إلى دمار بيئي .والفقر هو أكبر المهددات للأمن الاجتماعي والاقتصادي ومحاولة تحدي الفقر والإقلال منه يتمثل في أمرين:

-زيادة الاستخدام الإنتاجي للموارد الأكثر توافر لدى الفقراء وهو العمل ويتطلب ذلك وضع سياسة الحوافز والاهتمام بالمؤ سسات الاجتماعية والسياسية والبنية التحتية والتكنولوجيا.

-توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء ومن أهمها الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة والتغذية والتعليم الأساسي.

ثانيا- إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة من دولة لأخرى كما يختلف بين الدول النامية و الدول الصناعية المتقدمة ، وبالتالي لا يوجد تعريف موحد و محدد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يمكن أن يطبق على مختلف دول العالم ، كما أنه في الدولة الواحدة يمكن أن يختلف مفهومها بحسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل فيها ، وبحسب مرحلة النمو الاقتصادي و الصناعي التي يمر بها اقتصاد هذه الدولة بشكل خاص ، بمعنى أن المؤسسات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما يمكن أن تعتبر صغيرة أو متوسطة في مرحلة أخرى ، كما يختلف مفهومها في نفس البلد من نشاط اقتصادي لآخر.[10]

و يمكن القول بصفة عامة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتسم بمحدودية عدد العمال العاملين فيها ، و تعتمد في أعمالها على الفنون الإنتاجية البسيطة في تكوينها ، إضافة إلى تركيز إدارة معظم هذه المؤسسات في يد مالكيها، و تعتبر المشروعات الصغيرة تلك المشروعات التي تتميز بانخفاض رأسمالها و قلة العدد الذي تستخدمه من العمال و صغر حجم مبيعاتها و قلة الطاقة اللازمة لتشغيلها ، كما تتميز بارتباطها الوثيق بالبيئة ، و اعتمادها على الخامات المتوفرة محليا و على تصريف و تسويق منتجاتها في نفس المنطقة التي تنشأ بها أو المناطق المجاورة لها." [11]

أما بالنسبة **للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فقد** جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إثباتا لاهتمام السلطات العمومية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تدقيقا لتعريفها، حيث لأول مرة يصدر تشريعا يحدد التعريف بهذا النوع من المؤسسات في الجزائر، ويحدد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها(المادة 1).

فقد حددت المواد 5،6،7 من القانون 01-08 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحه الجدول التالي:

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال مليون دج	الحصيلة السنوية	شروط الاستقلالية
مصغرة	1-09	01-20	01-10	أقل من 25% من حيازة راس المال من طرف مؤسسة أو مؤسسات أخرى
صغيرة	10-49	10-100	100-500	
متوسطة	50-250	200-2000	100-500	

و بالرجوع إلى التحدث عن إستدامة هته المؤسسات السابقة التعريف ومع تنامي الوعي البيئي لدى كافة أطياف المجتمع برز الدور الذي تلعبه المؤسسات في هذا المجال وأصبحت تقوم بوضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم آثارها البيئية والتي تشمل كافة المراحل الإنتاجية انطلاقا من الحصول على المواد الأولية ووصولا إلى المنتج النهائي والجوانب البيئية المتعلقة به مع الأخذ بالحسبان جانب التكاليف والأثر البيئي لهذه الإجراءات بالاضافة إلى كيفية استخدام الموارد .لتحقيق هذا الغرض تهتم المؤسسات بشكل كبير بمسألة ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتقليل التالف والحد من التلوث بهدف تحسين صورتها وكذلك أدائها البيئي.

تعرف منظمة الأيزو الأداء البيئي على" أنها النتائج الكمية القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية ذات العلاقة بالأبعاد البيئية والتي تم وضعها على أساس السياسة والأهداف البيئية للمنظمة" [12]. فالأداء البيئي هو أحد الطرق العملية التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليه من أجل وضع وتحقيق أهدافها في مجال أدائها البيئي .وهو طريقة في التسيير تعمل على تشجيع المؤسسة أن تكون أكثر تنافسية وأكثر ابتكارا وأكثر مسؤولية على المستوى البيئي .

وتحقيق الأداء البيئي يكون باحترام التشريعات والقوانين من ناحية ولكن لابد أن يؤدي إلى تحسين المردود المالي، فتحسين طرق الإنتاج من شأنه أن يحقق ايجابيات من الناحية المالية ومن الناحية البيئية .كما أن المؤسسة التي تطبق الأداء البيئي هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية

ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائر التي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية. فالإدارة الجيدة تكون من خلال التحكم في التكاليف والتي تتعدى الجانب البيئي، ويمكن حصر الدوافع الاستراتيجية التي تجعل من المؤسسة الاقتصادية أكثر اهتماما بالعد البيئي فيما يلي[13]:

-إدماج البعد البيئي ضمن المتغيرات التي تحكم إدارة وتسيير المؤسسة الاقتصادية.

-الاستجابة إلى المتطلبات التي تفرضها الحكومات بواسطة القوانين والتشريعات البيئية التي تسنها.

-ضرورة تطوير ما يسمى باليقظة التكنولوجية خاصة فيما يخص العملية الإنتاجية.

وتنطلق الأفكار الداعمة لضرورة دمج البعد البيئي في الإدارة مما عرضه Brundtland في تقريره المشهور" مستقبلنا للجميع "حيث اعتبر أن "الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي لا تتعارض مع توفير شروط حماية البيئية، بل إنهما مكملان لبعاهما البعض .[14]وهناك من يري أن حرص بعض أصحاب المصالح على التعامل مع المؤسسات الاقتصادية الأكثر حماية للبيئة هو الذي يجعل المسيرين يولون للإدارة البيئية هذا الاهتمام" .فهناك من مستهلكين ومن مساهمين وآيا من الكفاءات الإدارية العليا من هم جد حريصين على ألا يتم التعامل إلا مع المؤسسات الاقتصادية التي تهتم بالمسائل البيئية .وحرصا منها على استقطاب مساهمين جدد وزبائن أكثر وأفراد مؤهلين ، تضطر المؤسسات الاقتصادية إلى الاجتهاد أكثر في المجالات التي تساعد على حماية البيئة كما تجتهد في الإفصاح عن ذلك .وقد لاحظت الكثير من هذه المؤسسات أن هذا الاهتمام قد يكون استراتيجية مربحة تحقق لها عوائد مالية مباشرة وكذلك غير مباشرة .[15]

ثالثا– تحديات إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

يعتبر الكثير من الدارسين أن تجسيد مبادئ الاستدامة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو عامل رئيسي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي المستدام، ويستندون في ذلك إلى أن كل دولة لديها مؤسسات مستدامة تكون دائما مرتبطة بارتفاع كبير في الدخل القومي وبنمو مجتمعي أخلاقي، و لكن الوصول إلى ذلك المستوى بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يواجه تحديات ربما تفوق إمكانياتها لتحقيق مستوى جيد من الاستدامة ،و سنتعرض من خلال هذا العنصر إلى أهم التحديات التي تواجه هته الاخيرة و التي تحول دون تحقيق مستويات عالية من الاستدامة.

1- تحديات تمويلية:

فيما يتعلق بالمخطط والهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهو مختلف عن المؤسسات الكبيرة، حيث عادة ما تجد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبة في الحصول على التمويل اللازم بسبب إحجام البنوك عن تقديم الخدمات المالية اللازمة لها نتيجة لضعف حجم رأس المال المستثمر، و محدودية الضمانات، في حين يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تحصل على القروض بشكل أسرع و أيسر و دون عوائق كبيرة .[16]

2- إشكالية صعوبة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نتيجة لسعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي أصبحت مقتنعة بضرورة تأهيل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة, وذلك استجابة لدوافع تتمثل فيما يلي:[17]

- تحديات المنافسة العالمية نتيجة الشراكة الأورو- جزائرية والانضمام المرتقب لمنظمة التجارة العالمية.
- قصور الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية، وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية التي تقوم على الاجتهادات الشخصية لا على أسس علمية، وغياب الرؤية الإستراتيجية الواضح، ونقص الروح المقاولاتية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- عدم تلاؤم نمط التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مثيلاتها في الخارج بحيث بقي نظام تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديم لا يتماشى مع متطلبات الاقتصاد التنافسي.

3- عدم الاهتمام بالمشاريع التي تجمع بين الاضافة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية معا(المشروع المستدام):

وهي أن يمثل المشروع الصغير والمتوسط إضافة حقيقية للاقتصاد الوطني، وليس تكرارًا لمشاريع قائمة مثل المطاعم أو المقاهي، حيث أن الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات هامشية ، وهذه المشروعات لها الكثير من المشروعات المشابهة القائمة حاليا؛ كما أنها لا تقدم إضافة حقيقية للاقتصاد والمجتمع. ومن أمثلة المشاريع الصغيرة التي تعبر عن المشروع الإضافة، والتي يلمسها زائر مدينة دبي مشروع (الباص العجيب)، الذي تم جلبت فكرته من اليابان، وهو مشروع سياحي لاقى إقبالاكبير ً ا من المقيمين و الزوار ويقوم الباص برحلات سياحية في خور دبي للتعرف على معالم الإمارة وتاريخها من خلال المرشد السياحي، وهو باص برمائي يتنقل بين البر والبحر .كذلك محلات الزهور عبر المواقع الإلكترونية والتي تستقبل طلبات الزبائن و امتداد نشاطها ليشمل تلقي طلبات تنظيم الحدائق، وعمل ديكورات في المكاتب والمنازل وغيرها. و لا يقتصر إنشاء مواقع الزهور على أصحاب المحلات، فبعض المواقع بدأت تلعب دور الوسيط، من خلال توفير خدمة

تلقي طلبات الزبائن، بحيث يحصل الموقع على نسبة من البيع الذي يتم عبر موقعه أو يقوم الموقع بدور المشتري ثم يبيعه للمشتري الأصلي. و يقدر الخبراء الاقتصاديين أن القيمة المضافة التي تعطيها الزهور قد تصل إلى 30 أو 40 ضعفا مقارنة بأي منتج زراعي.[18]

4- صعوبة تحقيق شروط النماء المستدام:

تفتقر المؤسسات الجزائرية إلى الأسس الرئيسية التي تقوم عليها منهجية التنمية البشرية المستدامة و ذلك حسب التقارير المنشورة للتنمية البشرية العالمية و هو ما يجعلها تحول دون تحقيق شروط تحقيق النماء المستدام، و تتمثل هته الشروط فيما يلي:[19]

- الإنتاجية:أو المقدرة البشر على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة.

- المساواة : أو تساوي الفرص المتاحة أمام كل أفراد المجتمع دون أي عوائق أو تمييز بغض النظر على العرق أو الجنس أو مستوى الدخل أو الأصل أو غيره.

- الاستدامة :أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة سواء بسب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

- التمكين :فالتنمية تتم بالناس وليس فقط من أجلهم ,ولذلك عليهم أن يشاركوا بشكل تام في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم. وتبرز هنا بشكل خاص أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة.فالناس في التنمية ليسوا مجرد متلق سلبي بل عامل فاعل في تشكيلها .

5- تحدي البحث عن العقارات الملائمة لتجسيد المشروع المستدام:

إن العقار الصناعي لا يزال منذ الاستقلال يمّثل عائقا أمام المؤسسات الصناعية وتطويرها، سواء من حيث إنشاؤها أو توسعها ، نتيجة عدم تسييره تسييرا أمثلا من طرف مختلف الهيئات ذات الصلة، إما من جانب اختيار المناطق المخصصة للاستثمار الصناعي أو طرق منح التراخيص، أو فك النزاعات حول ملكية بعض الأراضي الصناعية[20] .

وبالرغم من وجود مؤسسة تسيير المناطق الصناعية التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء وزارة خاصة بتهيئة الإقليم إلا أن مشكل العقار الصناعي لم تتم معالجته بشكل كاف نتيجة جملة من العوامل منها :[21]

-طول المدة اللازمة لمنح الأراضي المخصصة للاستثمار؛

-الرفض غير المبرر أحيانا لطلبات الحيازة على العقار؛

-غياب الكفاءة في التسيير وعدم الأخذ بعين الاعتبار المعايير الاقتصادية وقوانين التعمير عند إنشاء المناطق الصناعية؛

-مشكلة الملكية التي لم تحل في كثير من جهات الوطن نتيجة تعدد الجهات الإدارية التي تتبع لها فنجد أراضي خاصة وتابعة لأملاك البلدية أو الدومين وبالتالي يمكن أن تتدخل عدة وزارات لتسيير نفس الأرض؛

-غياب الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد طرق وكيفية وآجال وشروط التنازل عن الأراضي.

إن تحديد المناطق الصناعية ومنحها يجب أن يلبي حاجة المؤسسات من حيث تسهيل إجراءات منح الأراضي، وتخصيص ملكية العقار واختيار الموقع الجغرافي المناسب الذي يضمن سهولة حركة التموين والتسويق بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة، وهذا ما يساهم في تشجيع المؤسسات الصناعية وتطويرها.

6- تحدي العمل وفقا لادارة الأداء البيئي والاجتماعي طوال مدة المشروع:

يؤكد معيار الأداء العمل وفقا لادارة الأداء البيئي والاجتماعي طوال مدة المشروع ، ويعد نظام تقييم وإدارة الجوانب البيئية والاجتماعية نظام الإدارة الفعال كعملية ديناميكية ومستمرة تبدؤها الإدارة وتدعمها، ويتضمن المشاركة بين الجهات المتعاملة مع المؤسسة والعاملين بها والمجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع مباشرة(المجتمعات المحلية المتأثرة) وغيرها من أصحاب المصلحة عندما يكون ذلك ملائم، واستنادا إلى عناصر العملية المقررة لإدارة نشاط العمل والتي تشمل" التخطيط والتنفيذ والمراجعة واتخاذ الإجراءات"، يستلزم نظام الإدارة توفر أسلوب منهجي لإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية على نحوٍ منظم ومستمر .ويشجع نظام الإدارة الجيد الذي يتناسب مع طبيعة المشروع وحجمه الأداء الاجتماعي والبيئي السليم و المستدام، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين النتائج المالية والاجتماعية والبيئية.[22]

7- تحدي التسارع نحو تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:

يعاني قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر من بيئة معلوماتية ضعيفة جدا، لا تساعد بأي حال من الأحوال على تنميتها و نموها، فقلة وعدم دقة المعلومات المتوفرة حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومجالات عملها وأنشطتها، ومن ثم فإن إنشاءها يتم في فوضى مطلقة فكيف ستنشأ وتنمو مؤسسة لا زال مفهومها وحجمها مختلف عليه بين الكثير من الجهات المسؤولة عن دعمها وتنميتها .وصعوبة الحصول على المعلومات وانعدامها في الكثير من الأحيان ينعكس سلبا على فرص الاستثمار. [23]

وبناءا على ماسبق يمكن القول بأن استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هي أمر حيوي وهام وجب الاهتمام به و البحث عن وسائل تجسيده واقعيا بالنسبة لأي مؤسسة، بحيث لا تكون هناك فعالية لابيئية و لااجتماعية و لا إقتصادية بدون وجود نظام مناسب وملائم وفعال لتطبيق معايير التنمية المستدامة كون هته الأخيرة تحقق الضمان المناسب لصيانة وحماية الموجودات والالتزامات لهذه المؤسسات.

خاتمة

ظهرت الاستدامة كمنهجية مؤسساتية للتنمية بصفة خاصة و التنمية المستدامة بصفة عامة، نتيجة سيطرت برامج الاصلاح البيئي و الاجتماعي في شتى مجالات و نواحي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كونها واحدة من أهم ركائز رسم الممارسات العملية في تنمية إقتصاد البلد. ولعل التركيز الأساسي في عقد التنمية المستدامة من جهة و تفشي تكنولوجيات الاعلام و الاتصال من جهة أخرى، ينصب على إيجاد مؤسسات أكثر فعالية من الناحية الإدارية، والمالية ورسم سياسات للعدالة الاجتماعية و البيئية.

ولعل الربط بين مفهوم الاستدامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نبع من بدايات الاهتمام والعمل الذي تجذر في نشاطات المؤسسات الدولية ، والتي تهدف إلى مساعدة الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية و الوصول في ظلها إلى الهدف البيئي، وتحسين مستوى فعالية وكفاءة المؤسسات وقد انطلقت جهود تلك المؤسسات الدولية من قناعة أساسية تفيد بأن التنمية المستدامة تعتبر قاعدة أساسية للحد من المشاكل و التحديات التي تحول دون بناء مجتمع مؤسساتي قائم على مبادى التنمية الشاملة.

إن توفر عناصر الاستدامة الجيدة وما تنطوي عليه من تكامل الأدوار لمكونات المؤسسة و المجتمع معا من إدارة حكومية و أصحاب مصالح، والأخذ بخصائص الحوكمة على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من شفافية ومساءلة ومشاركة وتحكيم لدولة القانون لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين والفئات المختلفة في المجتمع، سيؤدي حتماً إلى تحقيق النتائج الإيجابية للتنمية الشمولية المستدامة .

وقد وصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات و التوصيات كانت كالأتي:

✓ **الاستنتاجات و التوصيات:**

- أدى ظهور مفهوم الاستدامة، وما ارتبط بها من مفاهيم إلى إلقاء الضوء على التحديات التي تنشأ نتيجة تضارب مصالح المؤسسات ، والتي من أبرزها مشكلة التمويل و العقار وغيرها مما يستدعي زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح والآليات التي تعمل على حماية مصالح مثل هته المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- يعد الابتعاد عن مفاهيم التنمية المستدامة في تقديم العقارات و المناطق المناسبة لتجسيد المشاريع الصغيرة و المتوسطة من اخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ويترتب عليه تحمل المؤسسات تكاليف إضافية تنعكس على طريقة تنفيذ المشاريع و أهدافها لاسيما البيئية و الاجتماعية منها.
- يؤدي الالتزام باليات الاستدامة وقواعدها من قبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الحد من كل أشكال التخلف التسييري وزيادة تنافسيتها ، وبالتالي زيادة ثقة المتعاملين معها.
- يتطلب تطبيق آليات الاستدامة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نشر ثقافة الاستدامة على مستوى المؤسسات الاقتصادية الكبرى أولا، لتشمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثانيا ترقبا لتحقيق التنمية الشاملة ، وذلك من خلال وسائل الإعلام والمنظمات القائمة على ذلك ، و ذلك لدعم تطبيقها وإرساء قواعدها.
- ضرورة التزام المؤسسات الوصية على المشاريع الصغيرة و المتوسطة بمبادئ الشفافية والإفصاح كل على حدى لكي يتم تعميمها على مختلف المؤسسات.
- محاولة تصميم نظام تكنولوجي حديث يتلاءم مع طبيعة البرامج المستحدثة والاستخدامات المستحدثة لتجسيد الاستدامة المؤسساتية بشكل سريع و وواضح.
- الحرص على مراقبة حماية البيئة و تجسيد مبادئ الاستعمال المسؤول للمواد الأولية من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إنشاء هيئة لقياس أداء المؤسسات المستدام لمعرفة الانحرافات و معالجتها في الوقت المناسب.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الانخراط في برنامج تحسين الفعالية البيئية لما له من فائدة على إدماج البعد البيئي الذي تشرف على تسييره وزارة البيئة والاهتمام به.

- وضع جوائز للتميز تمنح للمؤسسات التي حققت تفوقا في مجال الاهتمام بالمشاريع البيئية ، الاجتماعية و الاقتصادية معا.

قائمة المراجع:

1- Christian BRODHAG, Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève, Suisse, p.3.

2- Olivier GODARD, L'entreprise économique du développement durable – enjeux et politiques de l'environnement – cahiers français n° 306, France, p.54.

3- Ballet J, Dubois J.L et Mathieu F.R., «Le développement socialement durable: un moyen d'intégrer capacités et durabilité », Septembre 2003. 3ème Conférence sur l'approche des capabilités à l'Université de PAVIE, Italie, 2003, p. 5.

4- Christian BRODHAG, Développement durable – responsabilité sociétale des entreprises, congrès international avec exposition d'innovations le management durable en action, 4 – 6 septembre 2004 Université de Genève, Suisse, p.3

5- Saïda HENNI, Pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, The 4th International Conference on the Capability Approach "Enhancing Human security"4-7 September 2004, University of Pavia, Italy,p.4.

6- نور الدين **هرمز**: النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(29) ، الأردن) ،2007،ص:3.

7- Olivier GODARD, Op.Cit., p.69.

8- Marie Claude SMOUTS, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005 1, Op.Cit., p.5.

9- Marie Claude SMOUTS, Op.Cit., p.6.

10- أمباني محمد: دور الابتكار التسويقي في دعم تنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،تقرير دور الابتكار التسويقي في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لملتقى الدولي(مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، أفريل 2006، ص: 400

11- أمباني محمد: نفس المرجع ، ص: 400

12- Norme internationale ISO 14031, Management environnemental, Evaluation de la performance environnementale, lignes directrices, AFNOR, 1999, p. 2.

13- Sandrine BERGER-DOUCE, la certification ISO 1400, catalyseur du changement organisationnel ? Actes de la 11ème conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique « AIMS », Paris, France, 2002, p. 4.

14- Thomas REVERDY, les normes environnementales en entreprise : la trajectoire mouvementée d'une mode managériale, revue Sociologies pratiques, Edition Presses de sciences po, n° 10, 2005, France, p. 101.

15- Thomas REVERDY, Op.cit. p. 101.

16- كعواش جمال الدين: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،تاريخ بحث و حقائق متعددة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :تاريخ بحث و حقائق متعددة –دراسة تحليلية– مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة – العدد الاقتصادي، 26 – 1، ص: 187.

17- رايس حدة ، نوي فطيمة الزهرة :دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة – دراسة حالة الجزائر– ،جامعة محمد خيضر بسكرة، ص :9.

18- خليفي عيسى، كمال منصوري :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، لملتقى الدولي(مقومات التميز في أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، أفريل 2006، ص: 4.

19- خليفي عيسى، كمال منصوري : نفس المرجع، ص: 8.

20- قريشي محمد الصغير : واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة مجموعة من مؤسسات الجنوب الجزائري خلال الفترة 2011-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2013، ص: 167.

21- قريشي محمد الصغير : نفس المرجع، ص: 167.

22- منشور مؤسسة التمويل الدولية (مجموعة البنك الدولي): معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية ،1 جانفي 2012، ص: 3.

23- مشري محمد الناصر: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة –، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة فرحات عباس سطيف ،2011 ،ص: 122.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر